

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵏⴰ  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵏⴰ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵏⴰ  
ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵏⴰ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵏⴰ



المملكة المغربية  
وزارة الأسرة والتضامن  
والمساواة والتنمية الاجتماعية

KINGDOM OF MOROCCO-MINISTRY OF FAMILY, SOLIDARITY, EQUALITY, AND SOCIAL DEVELOPMENT

## كلمة السيدة بسيمة الحقاوي

وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

ورئيسة الوفد المغربي

بمناسبة المؤتمر العام الـ7 لمنظمة المرأة العربية حول

"التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلام

والعدالة والمواطنة"

سلطنة عمان، 18 و19 دجنبر 2018



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيادية، رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية  
السيدة فادية كيوان، المديرية العامة لمنظمة المرأة العربية  
السيدات والسادة رؤساء وممثلي وفود الدول العربية  
السيدات والسادة.. الحضور الكريم

يسعدني أن أعبر عن اعتزاز المملكة المغربية بالمشاركة في فعاليات المؤتمر العام السابع لمنظمة المرأة العربية، برعاية ورئاسة الشقيقة سلطنة عمان، والذي يتخذ من "التمكين الاقتصادي وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة" موضوعا له، مثنين هذا الاختيار، لما للتمكين الاقتصادي من أهمية في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي والإقليمي تحديات كبرى في وجه تمكين المرأة والنهوض بأوضاعها.

### حضرات السيدات والسادة

مما لا جدال فيه أن البلدان العربية قد تمكنت من تحقيق قفزة نوعية على مستوى تحسين ظروف عيش النساء، وسجلت إنجازات مشهودة للنهوض بأوضاع المرأة في شتى المجالات، إلا أن التحديات لا تزال أكبر لبلوغ الوضعية الفضلى لتحقيق المنشود، وهو ما يسائلنا اليوم جميعا عن التدابير والإجراءات المتخذة لتخطي هذه العقبات والتحديات.

### حضرات السيدات والسادة

إن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، ووفاء منها بالتزاماتها الدولية، انخرطت منذ القرن الماضي في مسلسل تمكين المرأة وتحقيق المساواة في شتى الميادين، ولا يزال المغرب يواصل سعيه الحثيث لمواصلة ترصيد إنجازاته في مختلف المجالات، وتنزيل التدابير الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، سواء في مجال تقليص الفوارق بين الجهات وبين الجنسين من جهة، وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة أخرى، وذلك عبر إطلاق أورش



وسياسات وبرامج عمومية أثمرت إصلاحات متعددة وفق ديمقراطية تشاركية، تجعل الحكومة والمجتمع المدني ومختلف المؤسسات في خندق واحد.

وشكل دستور 2011 لبنة جديدة وقوية لتعزيز التمكين للنساء المغربيات، حيث نص على المساواة في الحقوق والواجبات، وحظر جميع أشكال التمييز، وأقر مبدأ المناصفة. كما نص إحداث من أجل ذلك هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

فبعد الجيل الأول من القوانين، التي تركز مبادئ المساواة والإنصاف، وفي مقدمتها مدونة الأسرة ومدونة الشغل وقانون الجنسية، عرفت الخمس سنوات الأخيرة جيلا جديدا من القوانين والسياسات العمومية والأوراش الوطنية، نذكر منها:

- القانون المتعلق بالعاملين المنزليين، الذي يضمن للمرأة العاملة بالبيوت سلة من الحقوق تشمل الحق في العطل، وتحديد ساعات العمل، والحد الأدنى للأجر، فيما تمنع تشغيل الطفلات القاصرات في البيوت.
- قانون محاربة العنف ضد النساء، الذي يعتبر تحولا حقيقيا في مجال القوانين الخاصة بإنصاف وحماية المرأة من كل أشكال العنف والتمييز، إذ وسع هذا القانون مجال تعريف العنف ليشمل كل أشكال الإيذاء النفسي والجسدي والاقتصادي والجنسي، بما فيها التحرش الجنسي، ليكون بذلك أشمل وأكثر جرأة في تحديد مفهوم العنف الممارس ضد المرأة في الفضاء العام والخاص وفضاء الشغل. وينبني هذا القانون على الأبعاد الأربعة لمحاربة العنف ضد النساء، وتطويق هذه الظاهرة المشينة، وهي البعد الوقائي والحماي والتكفلي والزجري.
- اعتماد الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثانية "إكرام 2" 2017-2021، التي تسعى لمواصلة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات اعتماد على مقاربة حقوقية.
- اعتماد الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تجسد الإرادة الوطنية الجماعية في توفير آليات مستدامة لترسيخ أسس دولة القانون وتعزيز مسلسل الإصلاح الشامل.



- اعتماد الجهوية المتقدمة كورش وطني تنخرط فيه مختلف القوى الحية لتعزيز اللامركزية واللامركزية
- لمنح المجالس الترابية مساحات واسعة واختصاصات جديدة مفوضة أو مشتركة لتعزيز مقاربة القرب من المواطنين والعمل على تنزيل السياسات العمومية ترايبا.
- إخراج القانون التنظيمي لقانون المالية، سنة 2015، كآلية تشريعية لمقاربة النوع الاجتماعي المعتمدة في المغرب منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاما، حيث أصبحت الميزانية، منذ السنة المالية 2018، قائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، مما يجعل لاحتياجات النساء والبرامج الخاصة بهن مخصصات مالية محددة.

### حضرات السيدات والسادة

ونحن نلتئم في هذا المؤتمر المتحور حول "التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة"، لا بد أن أذكر ببعض مجهودات المملكة المغربية في هذا المجال، من قبيل:

- إحداث صندوق تشجيع الأبنك لدعم المقاولات النسائية.
- برنامج المقاول الذاتي، الذي تشكل فيه المقاولات النسائية 36 بالمائة، لملاءمته لانتظاراتهن وشروط عمل ميسر لهن. ولئن كانت المرأة المغربية تشكل 35 بالمائة في الوظيفة العمومية، وتتجاوز 60 بالمائة في بعض المجالات، كالتعليم والصحة، و40 بالمائة كيد عاملة فلاحية، فإن نسبة المقاولات النسائية لا تتجاوز 14 بالمائة رغم أن مناخ الأعمال بالمغرب يعرف تطورا مطردا، إذ يربح كل سنة ما بين 6 إلى 10 نقط. ولكن كما قال جلالة الملك "شيء ما ينقصنا"، ولعل الأمر يتعلق بالإنسان نفسه وبالبيئة المحيطة، وهي البيئة الاجتماعية الضرورية لتحقيق نموذج تنموي جديد يتطلع إليه المغرب، ويركز أبعاده الأساسية في توليفة الاجتماعي بالاقتصادي والسياسي، تدور حول الإنسان دون تمييز بين الجنسين، بل بالإشراك الموسع لكل الطاقات وبكل المؤهلات.



كما أن المملكة المغربية تسعى إلى تكريس مزيد من الحقوق، بموجب المواطنة والعدالة الاجتماعية، وذلك بإطلاق ما يزيد عن 170 برنامجا اجتماعيا، وبدافع الحاجة إلى استهداف ناجع وضعت منظومة قائمة على سجل اجتماعي موحد يضمن الالتقائية والحكامة، ويستهدف كل مواطن بالخدمات العديدة التي وفرتها الدولة، تحقيقا للمساواة والإنصاف والعيش الكريم.

## حضرات السيدات والسادة

لا شك أن الطريق لا يزال طويلا، لكن وضوح الرؤية وتحديد الاختيارات وتعبئة الجميع ستعطي أكلها لا محالة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد الشكر لسلطنة عمان على رعاية هذه الدورة من المؤتمر بالكرم العربي المعهود فيها، وأتمنى لهذه الدورة كل النجاح والتوفيق. كما أتمنى التوفيق لنساء العرب لرفع كل التحديات وكسب كل الرهانات، بما يعزز موقعهن، ويضمن المشاركة الكاملة للمجتمع، بنسائه ورجاله، في بناء العالم العربي الذي نطمح إليه جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته